

MARMARA ÜNİVERSİTESİ  
İLÂHİYAT FAKÜLTESİ  
DERGİSİ

SAYI : 4

İstanbul — 1986

## بيت المال

الدكتور محمد ارفال

معناه اللغوي : دار المال ومعناه الاصطلاحي : خزينة الدولة ودائرة المالية وفي الوقت الذي يعني ما تجميع من الاموال كلها لدى الدولة فانه يعني كذلك المؤسسة التي تحافظ على الاموال المفروزة بما فرضه سبحانه وتعالى من اموال الاغنياء للفقراء كما قال الله تعالى في سورة التوبة خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها وهل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم ( 1 )

قال المفسرون في هذه الاية "خذ من اموالهم صدقة" ادخل "من" على الاموال للتبخيص ، لان الصدقة المفروزة ليست جميع المال ، وانما هي جزء منه (2) .

وفي سورة الذاريات ذكر الله سبحانه وتعالى الحقيقين الذين استحقوا عنده الجنات ، فكان من ابرز اوصافهم " وفي اموالهم حق للساكنين والحرور" (3) . فقد ادرك هؤلاء السائقون ان اموالهم ليست ملكا لهم يستأثرون بها وانما فيها جزء لغيرهم من المحتاجين ، ليس مية منهم اليهم ولا تغفلا منهم عليهم بل هو "حق" لهم ، لا موان على الاخذ ، ولا موانا فيه من الدافع .

وفي سورة المعارج اعادة لهذا الوصف بزيادة كلمة اخرى عليه "والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والحرور" (4) . فعنا قد وصف الحق الذي في اموالهم بأنه "معلوم" وهذا ما جاءه بمقتضى المعطاه يقولون : انه الرزقة ، لانها الحق المعلم المقدر في اموال الاغنياء (5) .

وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال له : " انك تأتي قوما من اهل الكتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وأنى رسول الله ، فان هم اطاعوك لذلك ، فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم ، فان هم اطاعوك لذلك فايك وكرائم اموالهم ، واتفق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب" (6) .

وقد دل الحديث على بعث الصحة الدين يقومون بجمع الزكاة من اموال الاغنياء و تفريقها الى الفقراء وان الزكاة من شأنها ان تؤخذ لان تترك للافراد وحدهم وهو تأييد لاية "خذ من اموالهم" .  
ويعنى اصطلاح بيت المال مجازا القوة المالية للدولة .

ظهرت هوية بيت المال زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفيه اكتسب شخصية معنوية الا ان نواة هذه المؤسسة قد زرعت زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وان ما ورد في القرآن الكريم بخصوص صرف ما يجيى من الحكفين المسلمين من الزكاة . " انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (7) .  
والاشارة فيه الى العاطلين عليها للدليل واضح على وجود مؤسسة مالية فى ذلك الدور وفى هذه الاية دلالة ايضا على ان الزكاة تجبى وتصرف بواسطة العاطلين عليها مما يبين لنا ان الزكاة تتولاها الحكومة لا الافراد .

وهنا تجدر الاشارة على الايات الكثيرة المستقلة بالزكاة (8) وولاية المذكورة آنفا ( التوبة 9/103) التى تشير بوضوح الى القوة الجبرية للزكاة والاية فى سورة التوبة " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين

أرخا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يده وهم صاغور<sup>(9)</sup> التي توجب أخذ الجزية من الأرباب غير المسلمين وبالنسافة إلى الأحاديث الكبيرة المروية عن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بحق الزكاة ونصابها ونسبتها وتحققها وكيفية جبايتها (10) فان هناك حديثين يميزان على ضرورة بيت المال خاصة . الاول ، فالسلطان ولي من لا ولي له (11) والثاني " انا اولى بالمومنين من أنفسهم فمن توفى عليه دين فقل قضاؤه ومن ترك ما له فهو لورثته (12) .

وهذه الآيات والاحاديث وما جلبها تشير إلى أن على رئيس الدولة ان يحافظ على طابع جميع المرافق الاقتصادية وصاله صيبل الجيش المخروجه لكافة أفراد المجتمع ومن أجل ذلك اثارته إلى ضرورة انتباه بيت المال .

كان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في السنوات الاولى لظهور الاسلام يعرض الهيئات الواردة اليه إلى مستحقيها او كانت تعرف عن طريق الافراد مباشرة الا انه بعد قيام دولة اسلامية في المدينة المنورة استمت مؤسسة تتولى امر تحفيق وجباية الضرائب من المكلفين من المحليين والربابا غير المسلمين في كافة انحاء شبه الجزيرة العربية وارسلها إلى المدينة المنورة .

كثيراً ما كان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يستخدم الكتاب في امور الدولة وقد امر بتسجيل دخل الدولة من الزكوات والصدقات والايامه (النفى<sup>(1)</sup>) وقد تروك لنا الصادق ان زبير بن العوام و جهم ابن الصلت كانا يسجلان الدخول الواردة عن طريق الزكاة والصدقات كما كان حذيفة بن اليمان ينظم السجلات الخاصة لخص موارد الدخل (3). وفي الوقت الذي كان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يستخدم كتابا في المدينة المنورة لتسجيل واردات الدولة ومصارفها<sup>(2)</sup> تو زيمها كان يرسل موظفين في الادارة والنضاه وفي امور المالية والتعليم إلى كافة انحاء شبه الجزيرة العربية (4) .

فكان العمال الذين ارسلهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الى تلك الولايات يتصلون بالحكففين عن طريق رؤساء القبائل ويجيون منهم الضرائب وقد كان يعهد الى هيئة مكونة من رؤساء القبائل في بعض الحالات امر جباية الضرائب . وكانت حاصلات الضرائب الواردة في كلتا الحالتين ترسل الى المدينة المنورة من قبل الموظف الذي كان يعين من قبل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (15) .

كيف كانت تحافظ الضرائب الواردة الى المركز زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واين كانت تحافظ؟

كانت الدخول الواردة زمن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم توزع يوم ورودها ومع هذا فد يخطر الى البال السؤال التالي : اين كانت تحفظ الاموال المذكورة ؟

ان مؤرخي صدر الاسلام لم يعنوا بهذا الموضوع بل عنوا بصادر دخل بيت المال و محل صرفه ومع هذا هناك مصادر للاجابة عن بعض الاسئلة الواردة في اعلاه .

ان دخل الدولة الى يوم معركة بدر لم يكن ذا قيمة كبيرة يستحق اهتمام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الترتيب لنزول وحى ينظم امره . ان الغنائم التي حصص عليها في معركة بدر والفديات التي اخذت في هذه المعركة (16) و اباحة الفديات فيما بعد (17) يمكن اعتبارها نقطة الاطلاق لفهم بيت المال . ذلك لان المال قد تيسر بعد معركة

بدر الا ان الغنائم والفديات كانت توزع في حينها . الا اننا نجد بعد المصادر تشير الى انه كانت هناك غرفة لجمع الاموال . فقد يررى الكنانى ان الغرفة كانت احدى غرف الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الملاصقة للمسجد (18) اما محمد كرد علي فيذكر ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان يحتفظ بالاموال المنقولة في غرفة بيته

وفي بيوت أصحابه (19) ومعلوم ان بلالا الحبشي كان ملكنا لحماية الصدقات واليهيات حيث كانت تحتفظ في المسجد النبوي .

ظهر بيت المال ك مؤسسة زمن الخليفة ابي بكر الصديق رضي الله عنه وكان قد وكل امر ادارتها لابي عبيدة (20) ويذكر ابن سعد والسيوطي ان بيت المال زمن الخليفة ابي بكر رضي الله عنه كان في كثير من الاحيان فارغا و مقلقا لان ابا بكر رضي الله عنه يرغب عن جميع الاموال في بيت المال بل كان يفضل ان يتبع سنة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في توزيعها في حينها . ولما بويع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجد بيت المال خاويا .

وهناك تجدر الاشارة الى موقف ابي بكر رضي الله تعالى عنه اذ كان موقفا تاريخيا فذا من هباتي الزكاة فلم يعجل التفرة ابدأ بين العباد البدينية ( الصلاة ) والعبادة المالية ( الزكاة ) ولم يعجل التهاون في اي شئ . كان يؤدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبله ولو كان عترة صغيرة او عقال بعير فقال كلمته المشهورة :  
 " والله لأقاتلن من فري بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حى المال والله لو ضعفتى عناقا كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليهم وسلم لقاتلتهم على منعها (21) .

وفعل الخليفة الاول أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بمن اصر من العرب على منع الزكاة بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما فعل واقر عليه الصحابة الذين اجتمعوا معه على قتالهم حتى من انتبه اول الامر في شأنهم . وبهادا صار قتان المتعنين عن الزكاة من مواضع الاجماع في شريعة الاسلام (22) .

ولعل الدولة الاسلامية في عهد ابي بكر رضي الله تعالى عنه هي اول دولة فيها يعرف التاريخ تناقل من اجل حقوق الفقراء و الساكنين و الفئات الضعيفة في المجتمع . ومعلوم ان الدولة قد تولت

مسؤولية حماية الفقراء والمساكين و ذلك كان سببا من اسباب قال ابي بكر رضي الله تعالى عنه مع مائتي الرقاة .

فعمد رضي الله تعالى عنه هو اول من نظم بيت المال و ربط وارداته و مصاريفه لمؤسسة ذات تفكيكات . فقد نظم عمر رضي الله تعالى عنه النظام الاقتصادي من جديد و أسس الدواوين و اجريت امور الدولة الاقتصادية بواسطة هذه المؤسسة . و ربط بيت المال بهذه الدواين و عين عبد الله بن الازم عاملا على بيت المال . كما عين عبد الرحمان بن عبيد الله الثاقبي ساعدا له و فتحت فروع لبيت المال و تابعه الاداري والمؤرخون يميلون الى ان يروا مؤسسات قائمة و لهذا اصابوا تأسيس بيت المال الى الخليفة عمر رضي الله تعالى عنه (23) .

ان الخلفاء الراشدين كانوا يوردون اموال بيت المال امانة و لهذا فلم يعرف احد منهم هذه الاموال بشكل يتنافى الحقوق الاسلامية اما في المصور المتأخرة فقد قسم بيت المال الى قسمين ؛ بيت المال الخاص و هو ما كان خاصا بالأشخاص و بيت المال العام و هو ما كان للمجتمع الاسلامي . وقد ادير بيتا المال الانف ذكرهما على حدة و احتفظت فيهما الاموال بصورة مستقلة .

و يتعرض الفقهاء لبيت المال و أقسامه و وظائفه او عمل كل منها من ناحية الدخل و المصروف و في باب الجهاد و ما يكون عنه من الضمان و الجزية و نحو ذلك . كما يتكلم عنه بالتفصيل الفقهاء الذين كتبوا في الخراج و مالية الدولة بصفة عامة (24) .

و من تكلم عنه الامام شمس الدين السرخسي ، فانه يذكر ما يجيب الى بيت المال اربعة انواع و لكن نزع منها ههرفه فقال : الاول الضمان و ههرفه ما قال الله تعالى " و اطعموا انا نغضم من شئى " فان لله خصمه و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل" . (25) قال مطاه بن ابي رباح " قسم الله و قسم الرسول واحد " . و قال قتادة ذكر اسم الله تعالى لافتتاح الكلام فكان القسم يقسم على عهد الرسول

صلى الله تعالى عليه وسلم على خمسة ثم سقط سهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بموته عندنا و قال الشافعي رحمه الله تعالى هو ه صرف الى كل خليفة بعده لأتهم تائبون مثابه محتاجون الى ما كان محتاجا اليه من جوائز الرزود والرسل ( ولنا ) ان الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ما رفعوا هذا السهم لانفسهم وكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسبب النبوة ولم يتقل ذلك الى احد بعده فهو نظير الصفي الذي بصطفيه لنفسه وكذلك سهم ذوى القربى سقط بوفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندنا . . . وبقى الح صرف لليتامى و الساكنين وابن السبيل و جاء في الحديث ان الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة اسهم لليتامى و الساكنين و ابناء السبيل . الثاني : الصدقات و العشور و قد بينا هازفها . والثالث : الخراج و الجزية و ما يؤخذ من صدقات بني تغلب و ما يأخذ المباشر من اهل الذمة من اهل الحرب ادا مروا عليه هذا النوع حروف الى ثواب المسلمين و منها اعطاء المغتلاة كفايتهم و كفاية عيالهم لانهم فزعوا انفسهم للجهاد و دفع شر المشركين عن المسلمين فيعطون الكفاية من اموالهم و من هذا النوع ايجاد الكراع و الاسلحة و سد الثغور و اصلاح القناطير و الجسور و سد البئق و كرى الانهار المظام و منه اوراق النقاة و المقتنين و المحتجبين و المملكين و كل من فرغ نفسه لعمل من افعال المسلمين على وجه الحسبة فكفايته من هذا النوع من المال . الرابع : تركة من لا وارث له من المسلمين او من يرثه الزوج او الزوجة فقط . فان الباقى حروف الى بيت المال و ما يوجد من اللقطة اذا لم يعرفها احد فهو موضع في هذا النوع من بيت المال و حروف هذا النوع نفقة اللقيط و تكفين من يموت من المسلمين ولا مال له . . . . (26)

هذا ، و يرى الفقهاء الشافعية ان بيت المال يستحق تركة من لا وارث له ، او الباقى منها بصفة و اربا بطريق المصوبة باسم الاسلام .



وذلك لان اسباب الارث عندهم اربعة لا ثلاثة (27) وهى : القرابة والزواج والولاء ، ثم جهة الاسلام .

وهم يستدلون لما ذهبوا اليه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : انا وارث من لا وارث له ، اعقل ( اى اذا جنى ) عنه وارثه (28) .

وللامام حيتنذ ان يضع التركة او ما بقى منها فى بيت المال ، او يخص بها من يشاء ، و سواه فى هذا اهل بلد الصوفى وغيرهم ، ومن كان موجودا وقت الموت او حدث بعده (29) .

ومهما يكن فان الذى يذهب الى بيت المال بطريقى الارث كما يرى الاحتاف هو التركة كلها اذا لم يكن للصوفى وارث مطلقا ولا موصى له او الباقي بعد تنفيذ الوصايا وانصبه الورثة ولم يكن هناك من يرد عليه حسب المذاهب المختلفة .

فلا ، يذهب الى بيت المال التركات التى لا وارث لها من صاحب فوض او عصبة ، او الباقي بعد فرض ذوى الفروض عند من لا يرى الرد على احد مطلقا ولا توريت ذوى الارحام ، اذا لم يكن هناك احد من العصبة .

وهذا ما ذهب اليه زيد بن ثابت من الصحابة ثم الشافعية والمالكية اذا كان الامام عادلا وبيت المال منتظما ، و الا ذهب الباقي الى ذوى الارحام عند كثير من فقهاء هذين المذهبين (30) .

ويمكن لنا تلخيص ما قاله الفقهاء من مصادر دخل بيت المال و صارفه كما يلى :

1 - الزكاة والعشر على الاراضى الزراعية وهى بنسب تختلف باختلاف اموال الزكاة من 2،5% الى 10% فى الذهب والفضة والنقود والاموال التجارية والحاصلات الزراعية الحيوانات وهى تستحصل من المكلفين . و صرفها ما ذكره الله سبحانه وتعالى فى سورة التوبة : "انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم و فى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله" . . . (31) .

2 - الخراج : وهو ضريبة تستحصل من اصحاب الاراضى من الرعايا غير المسلمين ومن المسلمين الذين يمتلكون اراضى خاضعة

لضريبة الخراج وتختلف نسبتها باختلاف الظروف الاقتصادية و صرف هذا النوع هو الاعمال والمصالح العامة كسد الثغور وبناء القناطر والجسور ورواتب القضاة والعلماء والمقاتلة و زرارهم-

3- الجزية : وهي ضريبة تؤخذ من ذكور الرعايا غير المسلمين بسبب تختلف باختلاف الظروف الحالية والاجتماعية للكلف و صرفها صرف الخراج الذي ذكرناه آنفا .

4- خمس الفتنائم في الحرب والمعادن والركاز : و صرفها ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة الانفال : " واطموا انما نغتنم من نبي" فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل" (32).

5- اللقطة التي لا يعرف اصحابها ، والشركات التي لا وارث لها وديات من لا اولياء لهم من العقوليين و صرفها الفقراء والفقراء الذين لا اولياء لهم ، فيعطى هؤلاء وارثك منها نقائهم و ادوية امراضهم و التمكن به مواهم ... (33).

6- المنور (الجارك) : وهي دخل يحصل عليها من اصحاب التجارة من المسلمين ومن الذميين ومن اهل الحرب الذين مروا على الماشر وهي ضريبة تستحصل من تجار المسلمين بنسبة 2% و صرفها صرف الزكاة ومن اهل الذمة بنسبة 5% ، ومن اهل الحرب بنسبة 10% ( او القابلة بالغل ) و صرفها صرف الخراج والجزية .

ان اموال بيت المال البية هادره و هارفه املاه تنقسم من الناحية الفقهاء الى قسمين اساسيين ومن اجل ذلك ينقسم بيت المال الى شقين اساسيين :

1- بيت مال الصدقات : فان يد الدولة في جميع الاموال من الناحية المحقوقة على نفس المستودع ( من يقبل الامانات ) و هذا يعني ان الاموال المودعة الى الخزينة امانة ، ويجب ضمان الدولة في صرفها واستهلاكها . فان الدولة تتولى توزيع هذه الاموال الى ثمانى جهات كما ورد في سورة التوبة ( 60/9 ) .

2- بيت مال الخراج : فهي تشكل عادة الضريبة التي تتجمع لديها دخول الدولة تصرفها

لديها دخول الدولة عدا الزكاة فهنا يكون يد الدولة كيد مالك تلك الاموال . فالدولة تصرفها في نفقات الخدمات العامة كمريتات القضاء والمحتميين والمفتين والجنود المتقاعدين وفي شراء الآلات و المعدات العسكرية وللقرءاء والموضى وفي بناء المدارس و المستشفيات وما شابهها من الخدمات التي لا يمكن للافراد القيام بها .

وهناك تجدر الاشارة على ما قاله السرخسي في كتابه "البيحوط" المحتق على كتب ظاهر الرواية للامام محمد بن الحسن الشيباني عن الامام الاعظم ابي حنيفة رحمهم الله تعالى وهذا ما نضمه : "فعلى الامام ان يبقى الله في صرف الاموال الى الصارف فلا يضح فقيرا الا اعطاه حقه من الصدقات حتى يفيقه وقيامه وان احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات فسيء اعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت المال للخارج ولا يكون ذلك دينا على بيت مال الصدقة . ان الخارج وما في مناه يعرف الى حاجة المسلمين بخلاف ما اذا احتاج الامام الى اعطاه القاتلة ولا مال في بيت مال الخارج صرف ذلك من بيت مال الصدقة وكان دينا على بيت مال الخارج لان الصدقة حق الفقراء والمساكين فاذا صرف الامام منها الى غير ذلك للحاجة كان ذلك دينا لهم على ما هو حق الحروف اليهم وهو مال الخارج" (34) .

والمسجلات الثارة يخية تبين لنا فعالية اخرى كان يقوم بها بيت المال ، وهو تقديم قروض تجارية للأشخاص والشركات بدون فائض وتقدم العمونة العادية لمن كان في ازمة مالية او تعمسر عليه اداء ما عليه من الديون لاصحابها . ومن المعلوم ان المفائض (الفائدة) حرام في الاسلام وعلى هذا الاعتبار يعتبر قرض بيت المال قرضا حسنا . وعند عدم تمكن مدمن في تأدية ما عليه من الدين كله او بعضه كان يخفف عنه الدين باسقاط قدر معين في دينه . فاذا ما اشترك بيت المال في خدمة تجارية بتقديم رأس المال فان الربح يقسم بينه وبين مقدم خدمات فعلية حسب شروط المقدم .

ويروي المؤرخ الاسلاقي الطبري وكذلك كتب التراجم ابن سعد ان الخليفة عمر رضى الله تعالى عنه استدان من بيت المال بمختلف الوسائل وان وكيل الخزينة لم يول الخليفة رعاية خاصة في هذا الشأن بل طلب ما عليه من الدين عند حلول أجله ، ويؤكد المؤرخ ان الخليفة عمر رضى الله تعالى عنه كان قد طلب تصديد الاجل لمعجزه وصيق حاله (35) .

ويروي أيضاً أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر رضوان الله تعالى عليهم قد ما العراق ونزلا على ابي موسى الاشعري عامل البصرة . فقال لو عندي ففلس مال الاكرمكما ولكن عندي مال من مال بيت المال فابتما به فاذا فدمنا المدينة فانفعاه الى امير المؤمنين رضى الله عنه ولكما ربحه . ففعلنا ذلك ، وهذا يعنى اشتريا في العراق اموالا ثم ذهبا بها الى المدينة المنورة وباعاها هناك فربحا فيها مالا كثيرا فلما قدما على عمر رضى الله تعالى عنه أخبراه بذلك فقال هذا مال المسلمين فربحه للمسلمين ، فسكت عبيد الله وقال عبيد الله : لا سبيل لك الى هذا فان الحال لو ملك كنت تفتننا قال بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين : اجمعلها بمنزلة الضاربين لهما نصف الربح وللمسلمين نصفه فاستصوبه عمر رضى الله تعالى عنه (36) . فقدما الى بيت المال ما استقرضاه منه فحافا اليه نصف الربح .

لا يخفى ان الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قد خصص مرتبا للخدم والعيان وكوفى الساعات ، كما انه ساعد المعمزين المقدمين على الزواج ما لبث لسد نفقات الزواج (37) .

## المراجع

- 1 - سورة التوبة (9) ، 103
- 2 - راجع لباب التاويل في معاني التنزيل لعلاء الدين على بن محمد ابن ابراهيم البغدادي المعروف بالحازن ، ج 3 ، ص 190 ، المطبعة العامرة ، 1317 .
- 3 - سورة الذاريت (51) ، 19
- 4 - سورة المعارج (70) ، 23-24
- 5 - راجع تفسير النسفي للامام ابي اليبركات عبد الله بن احمّد بن النسفي ، ج 4 ، ص 292 ط. عيسى البابي الحلبي هـ .
- 6 - راجع نيل الاوطار للشوكاني ، ج 4 ، ص 130 ، ط. عيسى البابي الحلبي هـ .
- 7 - سورة التوبة (9) ، 60
- 8 - راجع المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي كلمة الزكاة
- 9 - سورة التوبة (9) ، 28
- 10 - خصص البخارى 69 بابا للزكاة في كتاب الزكاة من صحيحه .
- 11 - رواه ابوداود في كتاب النكاح رقم 19 ، والترمذى في كتاب النكاح رقم 15 ، وابن ماجه في كتاب النكاح رقم 15 ، ( متن الحديث في ابن ماجه ) .
- 12 - رواه البخارى في كتاب الفرائض رقم 4 ، 15 و مسلم في كتاب الفرائض رقم 14 ، و ابوداود في كتاب الوصايا رقم 17 ، وابن ماجه في كتاب الصدقات رقم 13 ( متن الحديث في ابن ماجه )
- 13 - راجع صبح الاعشى للقلقشندي ج 1 ، ص 91 القاهرة 1338 ، والوزراء ، والكتاب للجهمشيارى ، ص 12 ، هـ 1938 / 1358 ، والتراتب الادارية للكتاني ، ج 1 ، ص 142 ، ج 2 ، ص 88 ، ربط 1346 ، اشاع الاسماء للحقريزي ( المخطوطة ) مكتبة كوبرى لى استانبول ، رقم 1004 ، وري 1042 .

- 14 - راجع فتح البلدان للبلاذري (نشر رضوان محمد رضوان) ج 1 ، ص 115 - 116 القاهرة 1350 / 1932 ، والوزراء والكتاب للجهمشيارى ص 12 - 14 ، صبح الاعشى للقلقشندي ، ج 1 ، ص 91 ، ولإدارة الاسلامية في عز العرب لمحمد كرد علي ، ص 8 ، 13 - 14 القاهرة 1934 م .
- 15 - Muhammed Hamidullah, Islâm Peygamberi, Çeviren Salih Tuğ, c. 2, s. 965\_967, 1043-1045, İst 1980/1400; Salih Tuğ, İslam Vergi Huk. Ortaya Çıkışı, s.107, İst 1984
- 16 - انظر سورة الانفال (8) ، 67
- 17 - انظر سورة محمد (47) ، 4
- 18 - التراتيب الادارية للكتاني ج 1 ، ص 142 ، ج 2 ، ص 78
- 19 - الادارة الاسلامية لمحمد كرد علي ، ج 1 ، ص 17 .
- 20 - طبقات لابن سعد ، ج 3 ، ص 152 ليدن 1904 م .
- وتاريخ الخلفاء للمسيوطي ص 2 ، ص 1371 / 1952
- 21 - انظر فقه الزكاة ليوسف القرضاوي ج 1 ، ص 80-82 ، بيروت 1973 / 1393
- 22 - انظر فقه الزكاة ليوسف القرضاوي ، ج 1 ، ص 81-82
- 23 - راجع تاريخ الخلفاء للمسيوطي ص 20
- 24 - راجع كتاب الخراج لابي يوسف ، المطبعة السلفية ، القاهرة 1396 وكتاب الخراج ليحيى بن ادم ، المطبعة السلفية ، القاهرة 1384 وكتاب الاموال لابي عبيد القاهرة 1389 / 1969
- 25 - سورة الانفال (8) ، 41
- 26 - كتاب الجبسوط لشمس الدين السرخسي ، ج 3 ، ص 17 - 18 (الطبعة الثالثة) بيروت 1973 / 1393 .
- 27 - ان اسباب الارت ثلاثة عند الاحناف وهي : القرابة والزواج والولاء .
- 28 - رواه ابن ماجه في كتاب الديات ، رقم 7

- 29 - راجع مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للشربيني ،  
ج 3 ، ص 4 - 5 ، 1377 / 1958
- 30 - المهدب للشيرازى ج 2 ، ص 33-34 ، القاهرة 1959 م .
- 31 - سورة التوبة (9) ، 60
- 32 - سورة الانفال (8) ، 41
- 33 - راجع كتاب بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاشانى ج 2 ،  
ص 68-69 ، بيروت 1394 / 1974
- 34 - كتاب الجسوط للسرخسى ج 3 ، ص 18
- 35 - تاريخ الامم والاطوك للطبرى ج 1 ، ص 185 ، هصر 1939 م .  
طبقات لابن سعد ، ج 3 ، ص 198
- 36 - كتاب الجسوط للسرخسى ج 22 ، ص 18
- 37 - كتاب الاموال لابن عبيد ، ص 251
- 38 - وللإستزادة انظر Ebu'l Ulâ Mardin, İslâm Ansiklopedisi, Beytülmal maddesi, İstanbul
- 39 - دائرة المعارف الاسلامية ، C. H. Becker مادة بيت المال  
القاهرة .
- 40 - S. A., Q., Hüseyin<sup>1</sup>, Arap Administiration -  
on, pp. 19-20 Madras 1948
- 41 - تاريخ الاسلام لحسن ابراهيم حسن ج 1 ، ص 490 ، القاهرة ،  
1952 - 1968
- 42 - Kosei Morimoto, The Fiscal Administration  
of Egypt in the Early Islamic Period, pp.  
91- 139, 200-222 Dohosha, 1981
- 43 - M. Manazar Ahsan, Baytul Mal and Its Role  
In The Islamic Economy, The Criterion, pp.  
14-27, Karachi, Pakistan, Sept. 1975